المانيا وهولندا وبلجيكا فلم يتعد الموقف مجرد العلم بالقرارات . وقد أدى الخوف من الازمة النفطية واحتمال اقدام الدول العربية على اجراءات شبيهة بتلك التي اتخذوها خلال اكتوبر١٩٧٣الىتحييد هذا الموقف السلبي ومن ثم تحريكه فياتجاه وضع حد فاصل بين التزام المجموعة« المعنوي » باسرائيل وبين مصالحها الخاصة واحترامها لقرارات الامم المتحدة وارادة المجتمع الدولي . ومن جهة اخرى أدت السياسة العربية المعتدلة التي انتهجتها دول الجامعة العربية بعد حرب اكتوبر والتحسن الذي طرأ على العلاقات العربية ــ الامريكية الى اقتناع الدول الاوروبية بأن الدول العربية تسعى حقا الى تسوية سلمية ضمن اطار الشرعية الدولية وقائمة على تنفيذ خطوتين: انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ولما كان الموقف الاوروبي المشترك يتقدم منذ عام ١٩٧٠ باتجاه تأييد الخطوة الاولى (الانسحاب) فانه بالنسبة للخطوة الثانية (حقوق الفلسطينيين) ظل مجمدا عند تأييد قرار مجلس الامن ٢٤٢ . وحتى الموقف الفرنسي المتقدم نسبيا لم يصل لدرجة قطع العلاقات مع اسرائيل وهي حالة توصل اليها الموقف السوفيتي والكتلة الاشتراكية منذ عام ١٩٦٧ (ما عدا رومانيا) والموقف الافريقي منذ عام ١٩٧٢ (ما عدا روديسيا وجنوب افريقيا). فالمجموعة الاوروبية بما فيها فرنسا اكتفت باتخاذ مواقف منقطعة دون تنفيذ المسؤوليات المترتبة على تلك المواقف (مثل قطع العلاقات وايقاف المساعدات) . ويعود هذا التردد في تحمل مسؤوليات الموقف الى عدة ثوابت متأصلة في بناء نظام العلاقات بين اوروبا واسرائيل وهذه الثوابت هي :

١ ــ اعتبار اسرائيل امتدادا للقيم الحضارية الغربية في مجالات التطور الديموقراطي (!) والتقدم الصناعي .

٢ ــ اعتقاد اوروبا بأن عدم تأييدها للجانب العربي يضعها فيمركز افضل للوساطة على اساس ايجاد توازن دائم بين « مصالح وحقوق الطرفين » .

٣ ــ ارتباط الامن القومي الاوروبي بنظام الامن في البحر الابيض المتوسط القائم على اساس التفوق الامريكي وما يتطلبه هذا التفوق من ضمانات اوروبية لحفظ التوازن العسكري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الحليف الاكبر لاسرائيل .

ان هذه الثوابت لا زالت قائمة ومن الخطأ الاعتقاد ان تصميم الدول العربية على تبني الحد الاعلى للمطالب الفلسطينية وتجنيد النفط العربي والقوة العسكرية العربية وراء هذه المطالب كاف بحد ذاته لاجراء تعديل ايجابي على هذه الثوابت لان مثل هذا التعديل متروك لعوامل ذاتية في السياسة العربية وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية خاصة وقد دلت هذه السياسات خلال انعقاد الدورة الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة (الدورة ٢٩ لعام ١٩٧٤) ، ان مثل هذا التعديل وارد اذا توفرت له عناصر القوة الذاتية (العسكرية والاقتصادية).

الامم المتحدة والموقف الاوروبي : بعد انعقاد الدورة الاولى لمؤتمر جنيف للشرق الاوسط (ديسمبر ١٩٧٣) دون أي حضور اوروبي وجدت المجموعة الاوروبية نفسها بعيدة عن ساحة الاتصالات الدولية الهادفة الى ايجاد نظام امن جديد في الشرق الاوسط قائم على اساس حل سلمي للنزاع العربي ــ الاسرائيلي . وقد ادى غياب المجموعة الاوروبية عن مؤتمر جنيف الى توجه المجموعة للتعبير عن موقفها الى الامم المتحدة ــ فانكلترا وفرنسا عضوان دائمان في مجلس الامن ــ وكان موقف فرنسا في مجلس الامن (اكتوبر ١٩٧٣) قد شدد على أهمية « عدم تجاهل الشعب الفلسطيني في أي تسوية دولية للنزاع » واكد البيان السياسي الاول لحكومة ديستان بعد ذلك بأن « التسوية